العدالة الانتقالية مفهوم جديد لمرحلة ما بعد الحروب والصراعات

رئيسة ملتقى المرأة لدراسات حقوق الأنسان :

سنبدأ عملنا من عدن لتميزها بالحراك السياسي والاجتماعي

■ سعاد القدسي

■ علاء قاعود

■ سماح جميل

د . علاء قاعود: مهما كان التعويض المتفق عليه للضحايا يجب أن يعطى لهم

يأتي مفهوم العدالة الانتقالية - من وجهة نظر مجلس الأمن الدولي - بكونها العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة. وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية ،مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية(أو عدم وجودها مطلقاً)ومحاكمات الأفراد والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات والفصل واقترانهما معا . فهل نحن بحاجة لتطبيقها في اليمن؟

عدن نقطة بداية .. لماذا ؟

هذا المفهوم قالت عنه الأخت سماح جميل المدير التنفيذي لمركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان «انه يجد تعبيراته في خلق مناخات وشروط المصالحة الوطنية الشاملة ، ولهذا لابد من معالجة كل تراكمات ومشكلات وآثار حُقب مضت حتى يمكن بعدها البدء ببناء المستقبل . وهذا المفهوم ينطبق على الدول التي حدثت فيها صراعات سياسية كاليمن ، لهذا ارتأى ملتقى المرأة للدراسات والتدريب (WFRT) إن بداية التوعية بهذا المفهوم يجب أن يكون من محافظة عدن ، لكونها تجيش بالحراك السياسي والاجتماعي ، والآثار الناتجة عن هذا الحراك (إصابات وانتهاكات وأضرار بعضها جسيمة) .

وربما قد حان الوقت ليكون لمفهوم العدالة الانتقالية الجديد أهمية لتغيير المفاهيم القديمة من عدن إلى كل الوطن اليمني " .

الأخت سعاد القدسي رئيسة ملتقى المرأة للدراسات والتدريب في حلقة النقاش التي نظمها ملتقاها الاسبوع الماضي بالتعاون مع مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان ، وفي مركزه بخور مكسر ، محافظة عدن ، قالت : " إن هدفنا من مناقشة مفهوم العدالة الانتقالية هو التوصيل للناس بان هناك طرقاً وآليات جديدة للحديث حول قضية ما تمس المجتمع ، كحل وسط ، إذا ما فهمنا معنى العدالة الانتقالية التي أصبحت بعض الدول تنتهجها لأنها حققت لها السلم المجتمعي . وإذا أحسسنا بأن هناك تقبل لهذا المفهوم في عدن ، سنقوم بإعداد مشروع طويل الأمد للتدريب على آليات العمل المحققة للعدالة الانتقالية في الوطن كله "

أما أدبيات مجلس الأمن الدولي – تقرير الأمين العام (عام 2004 م) والتي قدُمت في هذه الحلقة النقاشية فقد ربط نجاح هذا المفهوم بتجنب صيغة الحل المناسب لكل الحالات ، واستيراد النماذج الأجنبية ، بل دعا للتركيز على الضحايا الذين لقوا المعاناة ، واتخاذ إجراءات علاجية لهم وتعويضهم ، وتحقيق العدالة لهم لا التركيز على المرتكبين للمعاناة .

وقد هدف هذا التقرير، الذي حوى تجربة مجلس الأمن الدولي في مجال تعزيز العدالة وسيادة القانون في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع ، إلى التوضيح أن توطيد السلام وصونه في فترة ما بعد الصراع لا يتحقق إلا إذا كان السكان على ثقة من إمكان كشف المظالم عن طريق الهياكل الشرعية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وإقامة العدل بشكل منصف . وفي الوقت ذاته ، فان حالة الضعف الشديد للأقليات والنساء و الأطفال والسجناء والمحتجزين والمشردين واللاجئين وغيرهم ، والتي تتجلى في جميع حالات الصراع وما بعد الصراع ، تضفي عنصر استعجال على حتمية أستعادة سيادة القانون .

وحوى التقرير نقاطاً مهمة مثل ضرورة تقييم الاحتياجات والقدرات الوطنية والحلول الموضوعة من قبل الخبراء الوطنيين وإشراكهم ، إلى جانب الخبراء الدوليين لسيادة القانون وتقديم الدعم لدوائر الإصلاح المحلية لا فرض المبادرات والإصلاحات من الخارج ومشاركة القانونيين الوطنيين والحكومة والمرأة والأقليات والفئات المتضررة والمجتمع المدني ، وعمل حملات التوعية والتثقيف الجماهيرية ومبادرات التشاور العامة ، والمؤسسات التي تتلقى المساعدات الدولية لا يمكن تقييمها بشكل معقول من حيث كفاءتها المعززة وحدها ، دون اعتبار لالتزامها إزاء حقوق الإنسان أو مسؤولية خطابها العام . يجب تامين مجال سياسي للمصلحين ، وحماية إنفاذ القانون من التجاوز السياسي ، وتعبئة الموارد لتعزيز قطاع العدالة.

التعويض المناسب للمتضرر

وأوضح الدكتور علاء قاعود أستاذ في جامعة منيسوتا (مركز حقوق الإنسان) في الولايات المتحدة الأمريكية ، واحد المشاركين ضمن لجنة تقصي الحقائق الدولية في دارفور ، ضرورة تقديم التعويضات للضحايا أكانت مالية ، عند خسارة الممتلكات أو استعادتها ، أو معنوية لقاء ما عانوا من أذى ، أورد الحقوق القانونية ، واتخاذ تدابير رمزية مثل تقديم اعتذارات رسمية ، وإقامة نصب تذكارية ، وتنظيم احتفالات لإحياء ذكرى الضحايا . ومهما تكن برامج التعويضات التي ستقدم للضحايا فان ما تقتضيه العدالة ويمليه السلام يستلزم تقديم هذه التعويضات.

سماح جميل : العدالة الانتقالية تعني المصالحة الوطنية الشاملة

عدن / أفراح صالح محمد

بكل الاتجاهات

وجبات غير مكلفة لعشاق فنزويلا على موائد تشافيز

■ الرئيس الفنزويلي تشافيز

كراكاس /14أكتوبر/ رويترز:

قال الرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز انه يمكنه أن يقدم لعشاق فنزويلا دفعة بوجبات منخفضة التكلفة مع النبيذ وشموع مع خدمة من أعلى درجة من خلال افتتاح مطاعم حكومية في إطار حملة لكبح جماح الأسعار في واحدة من أعلى الدول في معدلات التضخم في العالم.

وأشار تشافيز في معرض مراجعته للبيانات الشهرية بشأن أسعار المستهلكين التي فاقت العام الماضي بنسبة 30 في المائة إلى إن تكلفة الفنادق والمطاعم قفزت في فبراير إلى ضعف المعدل الكلي للتضخم في تلك الدولة العضو في اوبك.

واوضح تشافيز خلال بث تلفزيوني مباشر انه بصدد ابتكار بعض المطاعم من اجل الشعب

وكان تشافيز قد سيطر في الأسبوع الماضي على طاحونة أرز تملكها شركة كارجيل العملاقة واحتل عدة طواحين ارز أخرى وأمم مزرعة اشجار ذات ملكية ايرلندية لتعزيز سيطرة الدولة على الاقتصاد وتشديد الرقابة على إمدادات الطعام.

ووجه اللوم بالمسؤولية عن التضخم في البلاد إلى شركات معدومة الضمير تكلف المستهلكين الكثير بالرغم من ان رؤساء الشركات يقولون إن الانفاق ببذخ يؤدى إلى ارتفاع الأسعار.

الملكة نور تتوج حفل جوائز المرأة العالمية

■ الملكة نور

فيينا/ متابعات:

أقيم الخميس الماضي في مدينة فيينا الحفل السنوي الرابع لجوائز المرأة العالمية برئاسة الملكة نور ملكة الأردن .

كرم القائمون على الحفل هذا العام 12 سيدة ساهمن بشخصياتهن و إبداعاتهن و أفكارهن بدور مهم في مجالات الإعلام , الفن, الموضة , المجتمع و غيرها, نذكر منهن: النجمة الإيطالية مونيكا بيلوتشي , أسطورة السينما كلوديا كاردينال , مطربتي البوب الأميركيتين كيلي كلاركسون و آنيستازيا، بالإضافة إلى رائدة الموضة أنجلينا ميسوني.

و بجانب هؤلاء النجمات , تم تكريم عدد من السيدات اللاتي لمعت أسماؤهن في المجتمع, أمثال: مارلين كارلسون نيلسون , الحائزة على جائزة نوبل للسلام بيتي وليامز و الفتاة اليمنية نجود علي.

مع الأحداث

خليل العناني

هل ستختفي معادلة "الممانعين والمعتدلين"؟

انطلق قطار المصالحات العربية ، وشهدت الأروقة الدبلوماسية العربية خلال الأيام القليلة الماضية جولات وزيارات وتصريحات تصب جميعها فى تنقية الأجواء العربية ، والتخلص من حالة الاستقطاب التي وسمت العلاقات العربية – العربية طيلة الشهور القليلة الماضية ، والتي وضحت بشكل جلي إبان الحرب على غزة.

وباعتقادي أن ثلاثة عوامل رئيسية قد دفعت الدول العربية للدخول فى جولة مصالحات ، أولها هو الإدراك العربي «المتأخر» بأن المستفيد الوحيد من الانقسامات العربية هي الأطراف الإقليمية بالإضافة إلى إسرائيل. وأن ما حدث خلال الحرب على غزة أوضح أنه كلما ازدادت حدة هذه الانقسامات كان ذلك على حساب المصالح والقضايا العربية. وثانيها ، صعود اليمين المتطرف فى إسرائيل تهديد ليس فقط للفلسطينيين وإنما للاستقرار فى المنطقة بوجه عام. وثالثها اقتراب انعقاد القمة العربية بالدوحة أواخر الشهر الحالي.

وقد بدت الفترة الماضية كما لو كانت لحظة تاريخية أمام العرب، فإما الاستمرار فى سياسات الانقسام والاستسلام لمعادلة الممانعين والمعتدلين التي ملأت الفضاء «الإعلامي» العربي طيلة العامين الماضيين ، وما رتبه ذلك من تحديات وفجوات وسمت العلاقات العربية – العربية ، وإما وقف نزيف التقارب العربي والتعامل بواقعية مع الأزمات الملحة فى المنطقة من منظور المصلحة المشتركة. لذا فقد وجد الممانعون أن ثمة فرصة جيدة يجب التقاطها من أجل إعادة التفكير فى مواقفهم وأوضاعهم ، وأدركوا أنه لا مفر من إبداء قدر من المرونة مع المعتدلين ، فى حين وجد المعتدلون أن الوقت قد حان لإنهاء القطيعة مع الممانعين ، والعمل على احتوائهم حتى لا ينفرط العقد العربي أكثر من ذلك. أي أن ثمة أرضية مشتركة قد توفرت فى النهاية للجمع بين الطرفين.

بيد أن السؤال هو: هل ستنتهي لعبة المحاور ومعادلات الممانعين والمعتدلين فى المنطقة؟ وهل سيستطيع الطرفان أن يتجاوزا مصالحهما الضيقة وعلاقاتهما المعقدة مع الأطراف الإقليمية لدفع المصالحة العربية قدما؟ واقع الأمر فإنه من المبكر التكهن بحدوث اختراق فى العلاقات العربية – العربية، والانطلاق نحو الاتفاق على رؤية موحدة لمعالجة القضايا العربية والإقليمية.

وباعتقادي أن ثمة اختبارات جدية تنتظر المصالحة العربية ويمكن الإشارة إلى ثلاثة منها أولها يتعلق بالمحاكمة الدولية التي تجرى بخصوص التحقيق فى اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، والتي بدأت جلساتها فى لاهاي قبل أيام قليلة. وهذه القضية تمثل تحدياً جدياً لمدى صلابة العلاقات السعودية – السورية، نظراً لما تنطوى عليه القضية من حساسية لدى كلا الطرفين.

وثانيها، الانتخابات النيابية التي ستجرى فى لبنان فى السابع من يونيو القادم، وهي تمثل اختباراً حقيقياً لميزان القوى في الساحة اللبنانية. أما القضية الثالثة فهي مسألة دمج حركة حماس، وهي قضية بالغة الأهمية والتعقيد. فهل سيقبل المعتدلون العرب دمج حماس فى التفاعلات العربية – العربية؟ أم سيتم الاكتفاء بحركة فتح وزعيمها محمود عباس؟ وهل سيسعى العرب لدمج حماس في المجتمع الدولي أم سيستمر الحصار الدولي علي حاله؟ وهي قضية من شأنها إعادة الجميع إلى المربع الأول. ولسوء الحظ فقد تم تجاهل حماس نهائيا خلال المؤتمر الدولي الذي عقد قبل أسبوع بمدينة شرم الشيخ للبحث فى مسألة إعادة إعمار غزة، مع أنها الطرف الرئيسي المهيمن على القطاع. والأكثر من ذلك أن أصل الخلاف بين المعتدلين وحركة حماس ليس بسبب ما قامت به هذه الأخيرة حين استولت على قطاع غزة بالقوة قبل عامين، وإنما بالأساس فى الخطاب السياسي للحركة، وخياراتها الاستراتيجية فيما يخص العلاقة مع إسرائيل. فحماس تتبع منهجاً يكاد يكون مناقضاً لذلك الذي تتبعه كتلة المعتدلين فى العلاقة مع إسرائيل. فحماس تتبع منهج الرفض التام لأي علاقة مع تل أبيب ، فيما يشبه بقاء خيار المقاومة كأساس للعلاقة ، فى حين يري المعتدلون أن السلام خيار استراتيجي لا يجب العدول عنه.

المصالحة العربية إذا ليست مجرد تبادل القبلات والكلمات المعسولة، بقدر ما هي تبادل للرؤى والأفكار والقدرة على اتخاذ قرارات جادة وجريئة، لا تستهدف فقط تحقيق المصلحة العربية المشتركة من منظور واقعي، وإنما أيضا الحد من التدخلات غير العربية. ولعله من المفيد أن يتم تشكيل لجنة متابعة دائمة تكون مهمتها نزع «الألغام» التي قد تعوق العلاقات العربية – العربية، وذلك حتى لا تعود الكرة من جديد ونجد أنفسنا محاصرين بين «ممانعين ومعتدلين».

عن / (الوطن) العمانية

نعمان الحكيم

الرهان على التعليم والمعلم!

*** الدول التي تحسب حساباً للتعليم والمعلم، وتراهن على المستقبل الذي ينتظر منه التغيير والتثوير لصالح الجيل والوطن والناس عموماً، لا يكون إلا في مصاف الاهتمامات المتقدمة، بل وفي أولويات الجبهات التي منها يشن حرباً ضد الجهل، والتخلف، وفتح نافذة للانطلاق نحو العلا..**

* وهذه الدول قد قطعت أشواطاً لا بأس بها، لكنها قياساً على مستوى الجوار، قد أصبحت في تحد واضح أمكن من خلاله أن يكون للمعلم مكانة مرموقة ومنها ينطلق العطاء والبذل.. كما هو الحال للجان المناهج التي تلعب دوراً في مجال تنقيتها وتبسيطها وجعلها تواكب الجديد المهم والمفيد، للفائدة المرجوة.

* ولو نظرنا إلى دول مثل (عمان، الكويت، الإمارات العربية المتحدة) كأمثلة، لو نظرنا إلى هذه الدول التي نشأت فيها نهضة التعليم من فترة قريبة.. لوجدنا أنها قد وصلت إلى الذرى، خاصة الكويت، وذلك لأن المناهج يضعها متخصصون، تربويون، ويتم الاهتمام بالمعلم ومسارات التعلم وفقاً لخطط مرسومة، تحقق أهدافاً تكون هي المرتجاة للأجيال باستمرار.

* في بلادنا كل شيء متوفر.. لكن الرؤية قاصرة، وتحاسب الجهات المعنية التربية وكأنها أي مؤسسة حكومية خدمية، لذلك يكون المنطلق خطأ، ولا يمكن أن يكون المعلم مثله مثل أي موظف عادي، ولذلك ترى المعلم/ التربوي في الدرك الأسفل من سلم الحياة، وعطاؤه يكون مرهوناً بما يحتسب له، ولذلك يتضاءل عطاؤه ويصبح في خانة المعوز، والمكثر للعمل في أماكن أخرى تمكنه من مواصلة حياته وأسرته بشرف وكرامة.. لكن ذلك ينعكس سلباً على المسيرة التعليمة والسبب عدم إيلاء المعلم/ التربوي حقه المنصوص عليه، والمؤمل فيه.. وهكذا تجد إهداراً لا حدود له.. والسبب أيضاً جهل تلك الجهات (المشرعة والممولة) بالرسالة التربوية والتعليمية.. الخ.

* إننا ومن منطلق الاهتمام بالجامعة والرياضة.. نطالب باهتمام أكبر للتربية والتربويين، وأنه إذا ما تم الاهتمام أولاً بهذه الشريحة الفاعلة، فإنه سيكون مردود ذلك على المراحل اللاحقة.. والعكس ليس صحيحاً، وأنظروا إلى التعليم الجامعي اليوم وإلى العاملين فيه وقارنوهم بالتربويين ومجالاتهم الخلاقة..

* نحن في اليمن نرى أن يتولى مجلس النواب ومجلس الشورى مهامهما الوطنية بصدق وأمانة.. وأن يخلقا مكانة للمعلم والتربوي، بحيث يكون الدخل مساوياً للعطاء، ومتكافئاً مع الرسالة السامية.. أما الـ (50 – 60) ألف ريال.. فلم يعد لها مكان في حياة أبسط موظف ناهيك عن معلم مرب.. ولذلك لابد من قهر التشريع هذا وتثويره ليكون الميزان عادلاً، ولكي نصل إلى النقطة (الصفر) من مسيرة دول الجوار على أقل تقدير..

* اهتموا بالمعلم والسلسلة المترابطة في أداء الرسالة.. وإلا فإن التقهقر سيتضاعف، وسنندم حين لا ينفع الندم.

* لا تبخلوا على التعليم ورسله، لأنهم صانعو الحياة والتطور.. ولذلك امنحوهم الحقوق.. وليس الكلام.. والسلام!